الأمم المتحدة A/75/111

الجمعية العامة

Distr.: General
18 June 2020
Arabic
Original: English

الدورة الخامسة والسبعون

البند 111 من القائمة الأولية*

منع الجريمة والعدالة الجنائية

معهد الأمم المتحدة الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين

تقرير الأمين العام

ملخص

أُعد هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة 188/73. وهو يعرض الجهود التي يبذلها معهد الأمم المتحدة الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين من أجل النهوض بعملية تحويل الإطار الإقليمي لمنع الجريمة والعدالة الجنائية وتعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان في سياق العدالة. ويوضح التقرير أن العدالة الجنائية مسؤولية مشتركة عندما يتعلق الأمر بتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ويدعو إلى تجديد وتعزيز الشراكة الإقليمية والعالمية في مجال منع الجريمة ومكافحتها. ويقدم التقرير أيضا معلومات عن إدارة المعهد ويتضمن تفاصيل عن الجهود التي يبذلها لحشد الموارد.

* A/75/50.

090720 090720 V.20-03066 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا- مقدمة

1- أُعد هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة 188/73، الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الخامسة والسبعين تقريرا عن تنفيذ القرار يتضمن توصيات بشأن مواصلة تعزيز قدرات معهد الأمم المتحدة الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين (المعهد).

2- ويوجز الأمين العام في هذا التقرير أنشطة المعهد منذ عام 2018، ويدرج تلك الجهود في إطار مبادرات الاتحاد الأفريقي لتعزيز التنمية الاجتماعية الاقتصادية وتحقيق تحول شامل في إدارة منع الجريمة والعدالة الجنائية في أفريقيا.

3- ويقدم الأمين العام في تقريره صورة للوضع الراهن فيما يتعلق بمنع الجريمة والعدالة الجنائية في أفريقيا، مع التركيز بصفة خاصة على الجرائم المستجدة والجماعات الإجرامية المنظمة. ويسلط الضوء على ضرورة اتباع نُهُج إقليمية في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية وإقامة شراكات على نطاق القارة في هذا الصدد. كما يبحث في الدور المتزايد للتكنولوجيات في تحويل المجتمعات من خلال تسريع تحقيق النمو والإنصاف وشمول الجميع في المجتمع.

4- وسعيا لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، تعمل أفريقيا مع مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة في القطاعات الاستراتيجية المعنية بإدارة الشؤون العامة. وقد أفضى ذلك إلى مناقشة بشأن استراتيجية على نطاق القارة لتعزيز السلام والاستقرار والأمن في أفريقيا. فالنزاعات تغذي مشكلة الجريمة في المنطقة وتواصل تقويض التحسن في مستويات المعيشة.

5- والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا هي إحدى مبادرات الاتحاد الأفريقي الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية بين البلدان الأفريقية، حيث إنها تسرع التعاون والتكامل الاقتصاديين في جميع أنحاء المنطقة. ومن المؤسسات ذات صلة ببلوغ هذا الهدف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب المعني بالمخدرات والجريمة)، التي لديها أجهزة تتقاطع قدراتها وأهدافها الوظيفية مع مؤسسات إقليمية أخرى مثل المعهد والإدارات الحكومية. ومن شأن زيادة التعاون بين هذه الكيانات أن يدعم أيضا بلوغ الأهداف الإنمائية.

6- وقد أكد مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي الذي عقد في أديس أبابا في شباط/فبراير 2020 ضرورة اتخاذ إجراءات متضافرة بدعم من الوكالات الإنمائية ذات الصلة لتعزيز الحوار كخيار مفضل للتصدي للنزاعات المدنية والمسلحة.

7- ويجب توجيه الجهود الرامية إلى تعزيز بناء السلام نحو وضع حلول مبتكرة تسخر الدعم الإقليمي والدولي المتاحين من أجل حل النزاعات. ففي إطار برامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، يتم من خلال مبادرات خاصة مثل الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران وكذلك منابر الشخصيات البارزة التواصل مع المناطق التي تعاني من عدم الاستقرار، حيث تقدَّم اقتراحات على نطاق القارة لبناء توافق في الآراء، باستخدام نهج جديدة تستند إلى أفكار جديدة.

8- وفي محاولة لتعزيز جهود منع الجريمة وإقامة العدل، تسعى الدول في أفريقيا إلى تبني استخدام التدابير الاستباقية، التي تشمل استخدام التكنولوجيا المناسبة، مثل كاميرات الدوائر المغلقة وأجهزة الكشف عن المعادن والطائرات المسيرة لتحسين قدرات الخفارة والمراقبة، والتيقظ عند فحص الأفراد في المنشآت الاستراتيجية، والتعاون مع المجتمع المحلي بغية منع الأنشطة غير المشروعة وإشراك السلطات التقليدية، مع الاستفادة من مبادرات التوعية المصممة لحالات بعينها، إضافة إلى استخدام الاتصال بالفيديو وغيره من آليات حماية الشهود في مجال إقامة العدل. وقد أسهمت هذه الابتكارات والإصلاحات في إدخال تحسينات كبيرة على

مجال التقاضـــي عادت بالفائدة على عدة ولايات قضـــائية. ومن التدابير البارزة الأخرى التي اعتمدتها البلدان الأفريقية للحد من الجرائم أو منعها بذل جهود لتوعية المجتمعات المحلية بأهمية ســـيادة القانون، وتعميم تقديم الخدمات القانونية لتشمل المناطق الريفية، وتحسين فهم حقوق الإنسان من خلال إنشاء منابر خاصة للتوعية على جميع المستويات. وقد ساعدت هذه التدابير على تقليص الفجوة بين الممارسين القانونيين والشرطة من جهة والمجتمعات المحلية من جهة أخرى. وبصـــورة متزايدة، يتم إشـــراك القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في الآليات الرئيسية لمنع الجريمة استنادا إلى اختصاصات كل منهما.

9- وأبرز النجاح الذي حققته مبادرات التكامل الاقتصادي الناشئة في أفريقيا ضرورة بذل جهود مقابلة لوضع خطة موازية للتعاون القضائي على الصعيد الإقليمي وصعيد القارة ككل. ويرتكز التعاون الناشئ بين الولايات القضائية على تطبيق الاتفاقيات الإقليمية والعالمية/الدولية وغيرها من الالتزامات المشتركة بين الولايات القضائية لإعطاء زخم كاف يساعد على بلوغ مستوى جديد من التكامل الوظيفي بين الولايات القضائية عبر الحدود الجغرافية. وفي حين أن التحديات التي تعزى إلى شواغل متعلقة بتنمية القدرات ونقص المعدات والموارد البشرية قد تؤخر إنشاء نظام منسق لإقامة العدل على مستوى القارة، فإن من المتوقع في غضون ذلك أن يساعد تبادل الممارسات الفضلى على معالجة المجالات التي تبين أنها تحتاج إلى تحسين.

10- ومن المتوقع أن يساعد وجود نظام منسق لإقامة العدل على التعجيل بتنفيذ عملية إعادة التنظيم التي تُعتبر حاســـمة الأهمية لمواجهة التحديات التشـــغيلية الفريدة التي تقوض كفاءة برامج الإصـــلاح المقدمة إلى السجناء في سجون أفريقيا.

ثانيا- الحوكمة والإدارة

11- عقد مجلس إدارة المعهد دورته الاستثنائية السابعة في أديس أبابا في 18 شباط/فبراير 2020. وحضر الاجتماع ممثلون عن أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا والسنغال وغينيا الاستوائية والكونغو ومصر وملاوي والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة. وانتُخبت جمهورية الكونغو الديمقراطية، ممثلة في نائب رئيس الوزراء، وزير العدل والشؤون الدستورية، رئيسا للمجلس لفترة سنة واحدة.

12- واعتمد مجلس الإدارة في الاجتماع قرارا واحدا بشأن القضايا البارزة التي نوقشت والقرارات التي اتخذت خلال الدورة. واعتمد المجلس أيضا تقرير الحالة المقدم من الأمانة، والذي يتضمن تفاصيل تنفيذ خريطة الطريق الرامية إلى تحفيز الاضطلاع بأنشطة المعهد البرنامجية، على نحو ما أوصى به المراجعون الخارجيون.

13- واعتبر مجلس الإدارة نقص الموارد وعدم تنوع مصـــادر التمويل أكبر التحديات التي تواجه اســـتدامة عمليات المعهد، ودعا الدول الأعضاء إلى الاضطلاع بدور أكثر استباقية في جميع الجهود الرامية إلى الحفاظ على المعهد، بسبل منها توفير الدعم التمويلي.

14- وكلف المجلس لجنة استشارية تقنية بالعمل على تحسين هيكل إدارة المعهد. وكُلفت اللجنة أيضا بدور رقابي لمساعدة المعهد على وضع برامج مصممة خصيصا لتلبية الاحتياجات الناشئة للبلدان الأفريقية. ومن المتوقع أن تقوم اللجنة بما يلي:

(أ) اقتراح سبل لتنفيذ خريطة الطريق بما يتماشى مع توصيات المراجعين الخارجيين؛

(ب) المساعدة على وضع استراتيجية لحشد الموارد المالية بهدف الحصول على أموال مستدامة لتمكين المعهد من الوفاء بولايته؛

(ج) تقديم المشورة إلى مجلس الإدارة بشأن المسائل المتعلقة بالقيادة في ظل عدم وجود مدير؛

(د) تقييم برنامج عمل المعهد لزيادة الدعم المقدم من الدول الأعضاء؛

(هـ) تشجيع الدول الأعضاء على انتداب موظفين مؤهلين بغية تعزيز موارد المعهد البشرية؛

(و) استكشاف سبل تنويع مصادر الدعم في المعهد، بما في ذلك مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

15- وناشد المجلس الدول الأعضاء الوفاء بالتزاماتها تجاه المعهد بأن تدفع بانتظام وفي الوقت المناسب اشتراكاتها المالية المقررة، بما يشمل تسديد متأخراتها غير المسددة. وتعهد رئيس المجلس بجلب القضايا التي تؤثر على المعهد إلى انتباه أعلى مستويات السلطة، أي رؤساء الدول، في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي المقبل، مستفيدا من تولي بلاده فترة الرئاسة المقبلة للاتحاد الأفريقي.

ثالثا- البرنامج الفني والأنشطة الفنية

ألف- لمحة عامة

16- ينفذ المعهد برنامج عمل يركز على التدريب والمساعدة التقنية والخدمات الاستشارية والبحوث ووضع السياسات والمعلومات والتوثيق في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية في أفريقيا. والمعهد، من خلال برنامج العمل، في وضع يسمح له بتعزيز الإصلاحات اللازمة وتعميق العلاقات بين مراكز الخبرة القائمة وحث الحكومات على اعتماد الممارسات الجيدة الدولية وتنفيذها وفقا لواقعها الوطني. ويشمل التركيز الاستراتيجي للمعهد، استنادا إلى الولاية المنوطة به، إقامة علاقات وثيقة مع الدول الأعضاء والوكالات المتخصصة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية.

17- وتُعتبر مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية أولوية في أفريقيا. وبعد أن ازدادت أهمية تكنولوجيا المعلومات ازديادا هائلا في جميع جوانب الحياة في المجتمع تقريبا، أصبح من الواضح أن قدرة الجماعات الإجرامية المنظمة على إساءة استعمال هذه التكنولوجيا تفوق قدرة الولايات القضائية في القارة على مقاضاة الجناة في الجرائم ذات الصلة.

18- وهذه التحديات تقوض نزاهة نظم العدالة الجنائية وتؤثر سلبا في مصداقية التحقيقات.

19- ومن المتوقع أن يبرز مؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية أهمية سيادة القانون في منع الجريمة، والمعهد بصدد وضع أنشطة مصممة خصيصا لهذا الموضوع.

20- ولا تزال البرامج التي ينفذها المعهد في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية محورية في تحقيق خطة تنمية أفريقيا، وهي خطة عام 2063. وسينصب تركيز المعهد على تعزيز سيادة القانون والعدالة بوصفهما يسهمان في تحقيق السلام والأمن، اللذين يؤثران بدورهما تأثيرا إيجابيا في التنمية.

باء- أنشطة المعهد

21- نتيجة للزيادة في تواتر تقارير تفيد بوقوع شابات ضحايا لأنشطة جماعات الجريمة المنظمة، عمل المعهد مع فرقة العمل الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر في أوغندا من أجل تعزيز التدابير المصممة خصيصا للتصدي لهذا الأمر. وابتداء من كانون الثاني/يناير 2018، قُدم الدعم إلى البرامج الرامية إلى زيادة توعية الضحايا المحتملين مثل الأطفال والشباب. وأُشرك قادة المجتمع المحلي في التصدي لخطر التجنيد غير المنظم للشباب تحت ستار فرص العمل. وصُنف زعماء المجتمعات المحلية والمجتمع المدني ووكالات إنفاذ القانون، إلى جانب سلطات الهجرة، بأنهم "الخط الأول" للكشف عن هذا الخطر. وزُودت هذه الجهات بالتدريب من أجل

تعريفها بالاتجاهات والوسائل التي يستخدمها الوكلاء لجذب ضحاياهم، وبالسمات الشخصية للضحايا، وبالتسلسل الإداري في شبكة وكالات مكافحة الاتجار بالبشر. وأسفر ذلك التدريب عن عدد من عمليات الكشف والإنقاذ، بما في ذلك عدد من عمليات القبض على المتجرين.

22- ونظرا للنقص في التمويل، لا تزال عملية تأهيل ضحايا الاتجار تواجه صعوبات. وبُذلت جهود لتحسين تسجيل الشركات المختصة من أجل ضمان الهجرة الآمنة لليد العاملة بغية منع التوظيف غير المشروع للفتيات.

23- ويُذكر أن الاتجار بالبشر منتشر انتشارا واسعا في أفريقيا. وقد عززت فرقة العمل الوطنية في أوغندا التواصل والشراكات مع البلدان المجاورة من أجل اتباع نهج إقليمي على صعيد المراقبة والكشف والمقاضاة، وفي نهاية المطاف، إنقاذ ضحايا الاتجار بالبشر. ويمكن من خلال هذا النهج الإقليمي تنسيق تدابير التصدي لحالات الطوارئ بنجاح. وقد وُضعت مبادئ توجيهية سياساتية لمساعدة السلطات القضائية وسلطات إنفاذ القانون وسلطات الهجرة، بما في ذلك سلطات السجون، على تنفيذ واجباتها في مواجهة المتجرين.

24- وفي كانون الثاني/يناير 2018، شارك المعهد في البعثة الاستشارية التي أوفدها مجلس أوروبا إلى أوغندا، والتي ساعدت الحكومة على تنفيذ خريطة طريق تتضمن أنشطة ستؤدي إلى انضمام أوغندا إلى الاتفاقية المتعلقة بالجريمة السيبرانية. ونتيجة لذلك، تمت رقمنة عدة عمليات حكومية. وحُدثت البنية التحتية والتشريعات لتكون بمثابة برنامج تجريبي في مناطق مختارة. كما طورت أوغندا قدرتها في مجالات التحقيقات، والمراقبة والكشف، والمقاضاة، والتشريعات والسياسات المحددة ذات الصلة، من أجل مكافحة الجريمة السيبرانية عن طريق التعاون الدولي.

25- وشجع المعهد الدول الأعضاء على المشاركة في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، الذي أُرجئ بسبب جائحة كوفيد-19. وقد عُقد الاجتماع التحضيري الإقليمي الأفريقي للمؤتمر في عام 2019. ويظهر من الردود على النداء أن تمثيل الإدارات الحكومية المعنية سيكون كبيرا على الأرجح.

26- وفي حزيران/يونيه 2018، نظم المعهد، بالتعاون مع كلية الحقوق بجامعة برمنغهام، مناقشة المائدة المستديرة الثالثة حول المبادئ التوجيهية لتنظيم العملات المشفرة في حلقة عمل لواضعي السياسات عُقدت يومي 4 و5 تموز/يوليه 2018. وقد اضطلع المعهد بدور رئيسي في حشد الدعم لوضع مبادئ توجيهية سياساتية من القطاعات التنظيمية والقضائية والتحقيقية والتجارية، وحشد الإرادة السياسية من جانب الحكومات أيضا. وشجعت حلقة العمل التعاون بين واضعي السياسات ومشغلي العملات الرقمية، مطلقة بذلك نقاشا حول إمكانية الاعتراف بالموجودات المشفرة، وسط مخاوف من المخاطر المحتملة التي قد يرتبها ذلك على سلامة الدولة واحتمال زعزعة الأنشطة الاقتصادية في غياب إطار سياساتي تنظيمي.

27- وفي مؤتمر الأخطبوط بشأن الجريمة السيبرانية الذي عُقد في تموز/يوليه 2018 وركز على تعزيز التعاون الدولي وحشد الدعم التقني واستكشاف آفاق بناء قدرات الولايات القضائية في أفريقيا، أعربت عدة بلدان أفريقية عن حاجتها إلى ما هو متاح من إجراءات الدعم التقني وتدخلات الخبراء المدمجة في تشريعاتها المتعلقة بمكافحة الجريمة السيبرانية، واستفادتها منها على نحو متزايد. وقد صيغ هذا النهج على غرار الاتفاقية المتعلقة بالجريمة السيبرانية.

28- وفي آب/أغسطس 2018، مُثل المعهد في مؤتمر القيادة العالمية للسلام لمنطقة البحيرات الكبرى، الذي عُقد في كمبالا. ونوقشت في المؤتمر استراتيجيات تركز على الدور الحاسم للشباب في تسوية النزاعات سلميا، بدءا بالقدوات في المدارس والمجتمعات المحلية. وذُكرت أمور من قبيل تغيير المناهج الدراسية للمؤسسات التعليمية، والنهج المبتكرة، والموارد الرقمية، وإصلاح المجالات المهنية بوصفها عناصر أساسية في جهود أفريقيا لمكافحة بطالة الشباب. وهناك طلب على التدريب المهني في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات ودراسته في المدارس والكليات. واعتُمدت مبادئ توجيهية سياساتية تشدد على أهمية التدريب

المهني وعُممت في جميع مناطق أفريقيا، وأُطلق نداء إقليمي أوسع نطاقا يهدف إلى حل مسألة بطالة الشباب بعد إكمال الدراسة.

29- وشارك المعهد في المنتدى الأفريقي الأول المعني بالجريمة السيبرانية، الذي نظمه الاتحاد الأفريقي بالتعاون مع مجلس أوروبا لجميع البلدان الأفريقية في أديس أبابا في تشرين الأول/أكتوبر 2018. ونوقشت في المنتدى السياسات المتعلقة بالتشريعات والتعاون الدولي وبناء القدرات، بما في ذلك طرائق تقديم الدعم التقني من مجلس أوروبا إلى أفريقيا. وأُعرب عن التقدير للجهود التي يبذلها المعهد على صعيد تنظيم العملات المشفرة. وذُكر أن الأمن السيبراني لأفريقيا ينبغي أن يستند إلى الاتفاقية المتعلقة بالجريمة السيبرانية واتفاقية الاتحاد الأفريقي بشأن أمن الفضاء السيبراني وحماية البيانات ذات الطابع الشخصي. وعُزز التعاون بين أفريقيا ومجلس أوروبا فيما يتعلق بالمساعدة التقنية، وأُبرزت أهمية التعاون الدولي في الإطار العالمي لمكافحة الجريمة السيبرانية وغيرها من الجرائم المنظمة عبر الوطنية. وأتاح المنتدى فرصا جديدة للتعاون الدولي وآلية استشارية دائمة بين الولايات القضائية الأفريقية ومجلس أوروبا. ونتيجة لذلك، وضعت معظم الولايات القضائية في أفريقيا تشريعات خاصة بالجرائم السيبرانية، وهي قادرة بشكل متزايد على التصدي لآثار الجريمة السيبرانية على اقتصاداتها.

30- وفي آذار/مارس 2019، شارك المعهد في مؤتمر Africa Now Conference 2019، الذي نظمه المركز الأفريقي للقيادة الاستراتيجية وهدف إلى تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص لأغراض التنمية الاجتماعية الاقتصادية، مع التركيز بشكل خاص على الشباب. ونوقشت في المؤتمر آفاق التنمية المدفوعة بالابتكار التكنولوجي. وتعهدت السلطات المعنية في المؤتمر بتوفير الإرادة السياسية لدعم الابتكارات التكنولوجية في بلدانها. واستغل المعهد فرصة عقد المنتدى للتشبيك مع المؤسسات ذات الصلة بغرض تنمية القدرات والسلوك الأخلاقي والاستراتيجيات بالاستناد إلى الفوائد المتحققة من جهود التعاون المبذولة لمكافحة السلوك الإجرامي وآثار الجريمة في أوساط الشباب. وركز الاجتماع على التربية الخاصة، مع التشديد على المهارات المهنية والتكنولوجيا باعتبارهما من العناصر البالغة الأهمية فيما يتعلق بفرص العمل المصممة خصيصا للشباب. وحضر الاجتماع مستثمرون ورؤساء تنفيذيون لشركات متعددة الجنسيات وقيادات شابة وممثلون عن منظمات مجتمع مدني بارزة، وغيرهم من مصادر الدعم المحتملة للمعهد في مجال منع الجريمة. وسلط موضوع المؤتمر، وهو "تحقيق الأمن والتكامل والنمو في أفريقيا"، الضوء على نطاق البرامج التي ينفذها المعهد. ونتيجة للمؤتمر، وُضعت برامج لمعالجة مسائل عدالة الأحداث وبطالة الشباب لكي تنفَّذ في المستقبل.

31- واستضافت الرابطة الأوغندية لتقنية سلسلة الكتل مؤتمرها العالمي الثاني المخصص للتكنولوجيات الجديدة، بالتركيز على "إعداد أفريقيا للثورة الصناعية الرابعة"، حيث نوقشت تكنولوجيات من قبيل الذكاء الاصطناعي، وتكنولوجيا سلسلة الكتل والطائرات المسيرة والروبوتيات والبيانات الضخمة. وشارك المعهد في المؤتمر في سياق خطة عمله المتعلقة بالتوفيق بين الابتكارات التكنولوجية من جهة والأمن التكنولوجي المحكم، والثقة وتقييم المخاطر، إلى جانب إمكانيات تنظيم الموجودات الرقمية. ومع تجاوز التكنولوجيات المالية الحدود الجغرافية، تبرز الحاجة إلى سياسات لحماية الاستقرار المالي، وحماية المستهلكين والمستثمرين، ومكافحة الاستخدام غير المشروع للموجودات الرقمية. وتناول المؤتمر الحاجة إلى تدخلات من خبراء، وحث الحكومات على السعي إلى وضع لوائح تنظيمية قابلة للتكيف مع التغير السريع، مع المحافظة على نماذج الأعمال ذات الصلة. ويأمل المعهد في تعزيز التعاون الدولي مع بلدان أفريقيا، مستفيدا من المشاريع المتاحة في مجال تنمية القدرات من أجل تعميم الفوائد الناتجة عن تحديث ممارسات منع الجريمة بالاستناد إلى الابتكارات التكنولوجية في ولايات قضائية أخرى.

32- وللتكنولوجيا أهمية بالغة في الجهود الرامية إلى كشف القضايا والتحقيق فيها ومقاضاة الجناة فيها، بما في ذلك التشارك الفوري للمعلومات والخبرات في مجال المساعدة القانونية المتبادلة. ويستخدم نظام العدالة الجنائية بصورة متزايدة البنية التحتية الرقمية على الإنترنت، إلى جانب الموارد المتاحة في القطاع الخاص. وحتى الآن، ظل نظام العدالة كثيف العمالة فيما يتعلق بعمليات التحقيق، والتسجيل اليدوي للبيانات، والتدوين المفصل لإجراءات المحاكم

وأحكامها. وقد شكل ذلك تحديا كبيرا، وترتبت عليه تأخيرات في اختتام القضايا. وقد أسهمت التكنولوجيات في تبسيط العمليات على نحو يساعد في تحسين إجراءات التقاضي. وعلاوة على ذلك، أشير إلى أن فوائد التكنولوجيا حيوية على وجه التحديد بالنسبة لتنمية أفريقيا في سياق تطبيقها من أجل تحسين الإنتاج الزراعي وتوسيع فرص التسويق، إضافة إلى الكشف عن المنتجات المزيفة وتوحيد إجراءات تسجيل براءات المنتجات الصيدلانية، وكلها تشير إلى مزايا ضمان الصحة وخلق فرص العمل، وبالتالي التصدي للتحدي الذي تفرضه البطالة.

33- وبالتعاون مع جامعة برمنغهام، نظم المعهد يومي 18 و19 تموز/يوليه 2019 حلقة عمل حول نهج السياسات المتعددة القطاعات لتنظيم التكنولوجيات المزعزعة. وركزت حلقة العمل على حل الشواغل العالقة المتصلة بأوجه القصور في المبادئ التوجيهية السياساتية من خلال توفير منبر جامع يسمح بإجراء مناقشة شاملة للأفكار من أجل توجيه التدخلات المدروسة بشأن تشجيع الابتكار مع التقيد بإطار تنظيمي.

34- وناقشت حلقة العمل مسائل من بينها: مدى انطباق التشريعات القائمة؛ نهج التحقيق والمقاضاة والمحاكمة المتبعة في تسوية المنازعات باستخدام نماذج التحليل الجنائي؛ الشرعية الاجتماعية الثقافية لسلوك المستهلكين في المجتمعات المحلية الضعيفة. وأعد الفريق العامل المعني بتنظيم الموجودات الرقمية والتكنولوجيات المالية في أوغندا موجزا بحثيا قُدم إلى الحكومة بغرض الاسترشاد به في وضع سياسات يمكن تكرارها في بلدان أخرى. واستُكملت المبادرة بدورات منظمة لدعم بناء القدرات المجتمعية.

35- وفي الفترة من حزيران/يونيه إلى كانون الأول/ديسمبر 2019، عقد المعهد مشاورات مع دول أعضاء، هي أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وغانا وغينيا الاستوائية ومصر والمغرب وملاوي، من أجل إنشاء منصة مناسبة للدعم. كما صدرت ووُزعت رسالة المعهد الإخبارية للربع الأخير من العام.

جيم- تعميم المعلومات والتعاون

36- تواصَل المعهد مع خبراء في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باقتراحات لتجديد وحدة المعلومات/الوثائق التابعة له. وريثما يتم التوظيف وتُستكمل الترتيبات التعاقدية، ستُنشر المعلومات وتُعمم على المنصات الإلكترونية ذات الصلة.

رابعا- التعاون الدولي والشراكات

37- عقب مشاورات مكثفة ومناقشات جرت مؤخرا مع الدول الأعضاء، تعاون المجلس بصورة نشطة مع عدد من المنظمات والدول غير الأعضاء في المعهد على مستويات منها مستوى رؤساء الدول والحكومات. ومن شأن ذلك أن يساعد على إظهار أهمية المعهد ومركزيته في تحقيق أهداف أفريقيا من خلال الاستفادة من الفرص المتاحة في المنطقة بهدف تعزيز سيادة القانون وفعالية نظم العدالة الجنائية وآليات منع الجريمة. وتتيح البرامج التي ينفذها المعهد لدعم المبادئ التوجيهية السياساتية ذات الصلة ووضع إطار تشريعي لحفز التنمية الاقتصادية والتكامل الإقليمي فرصةً لبناء شراكات مع مجموعة متنوعة من الوكالات الشريكة في التنمية.

خامسا- التمويل والدعم

38- في فترة السنتين 2018-2019، بلغ مجموع إيرادات المعهد 596 107 2 دولارا. ويتألف هذا المبلغ من مصادر التمويل التالية: الاشتراكات المالية السنوية المقررة على الدول الأعضاء (569 687 1 دولارا)؛ المنحة المقدمة من الأمم المتحدة إلى المعهد (191 338 دولارا)؛ إيرادات أخرى (الفوائد المصرفية ودفعات عربون الاستئجار والإيجارات) (836 81 دولارا).

39- ويبين الجدول 1 مجموع الإيرادات لفترة السنتين 2018-2019 البالغة 596 107 2 دولارا، مقارنة بإيرادات فترة السنتين 2016-2017، البالغة 800 930 دولار.

الجدول 1

موجز إيرادات فترة السنتين 2018-2019، مقارنة بفترة السنتين 2016-2017

(بدولارات الولايات المتحدة)

	2019-2018		2017-2016	
المصدر	*المبلغ*	*النسبة المئوية من مجموع الإيرادات*	*المبلغ*	*النسبة المئوية من مجموع الإيرادات*
الاشتراكات المالية السنوية المقررة على الدول الأعضاء	1 687 569	80	479 100	51
منحة الأمم المتحدة	338 191	16	358 800	39
الإيرادات الأخرى (الفوائد المصرفية ودفعات عربون الاستئجار والإيجارات)	81 836	4	92 900	10
مجموع الإيرادات	2 107 596		930 800	

40- ويبين الجدول 2 مجموع إيرادات المعهد للفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيار/مايو 2020، مقارنة بنفس الفترة من عام 2019.

الجدول 2

موجز الإيرادات المتلقاة، كانون الثاني/يناير - أيار/مايو 2020

(بدولارات الولايات المتحدة)

كانون الثاني/يناير - أيار/مايو 2020		*كانون الثاني/يناير - أيار/مايو 2019*	
المصدر	*المبلغ*	*النسبة المئوية من مجموع الإيرادات*	*المبلغ*	*النسبة المئوية من مجموع الإيرادات*
الاشتراكات المالية السنوية المقررة على الدول الأعضاء	23 881	36	1 267 669	94
منحة الأمم المتحدة	33 290	50	65 100	5
الإيرادات الأخرى (الفوائد المصرفية ودفعات عربون الاستئجار والإيجارات)	9 800	14	13 928	1
مجموع الإيرادات	66 971		1 346 697	

ألف- الاشتراكات المالية السنوية المقررة على الدول الأعضاء

41- تلقى المعهد اشتراكات مالية سنوية مقررة من الدول الأعضاء مقدارها 569 687 1 دولارا. وسددت دولتان عضوان (أوغندا وسيشيل) اشتراكاتهما المالية السنوية المقررة لفترة السنتين 2018-2019، بينما سددت ستة بلدان دفعات جزئية من متأخراتها. ومن المهم التنويه بنيجيريا، التي أسهمت بما مقداره 593 214 1 دولارا (72 في المائة) من المبلغ الوارد خلال فترة السنتين، ومقداره 569 687 1 دولارا، وذلك كدفعة جزئية من متأخراتها غير المسددة، كما هو مبين في الجدول 3.

الجدول 3
توزيع الاشتراكات المتلقاة في فترة السنتين 2018-2019
(بدولارات الولايات المتحدة)

البلد	*الاشتراكات السنوية المقررة للفترة 2018-2019*	*المتأخرات المسددة في الفترة 2018-2019*	*المبالغ المسددة مسبقا*	*المبلغ الإجمالي المدفوع في الفترة 2018-2019*
أوغندا	60 322	–	30 739	91 061
بوروندي	–	4 997	–	4 997
توغو	–	24 991	–	24 991
سيشيل	50 066	–	–	50 066
كينيا	–	59 230	–	59 230
ملاوي	–	94 963	–	94 963
موزامبيق	–	147 668	–	147 668
نيجيريا	–	1 214 593	–	1 214 593
المجموع	110 388	1 546 442	30 739	1 687 569

42- وواصلت أوغندا وسيشيل دفع اشتراكاتهما المالية السنوية المقررة في الفترة 2018-2019، وقدمت ستة بلدان (بوروندي وتوغو وكينيا وملاوي وموزامبيق ونيجيريا) دفعات جزئية لمتأخرات اشتراكاتها المالية المقررة.

43- وفي 31 أيار/مايو 2020، بلغت المتأخرات المستحقة من الاشتراكات المالية السنوية المقررة 19 مليون دولار للفترة منذ عام 1989؛ وبورود مبلغ 5.6 ملايين دولار، أصبح الرصيد غير المسدد 13.4 مليون دولار.

44- وخلال السنوات التسع الماضية (2011-2020)، بلغ متوسط التحصيل السنوي للاشتراكات المالية السنوية المقررة من الدول الأعضاء 000 200 دولار، أي 13 في المائة من المساهمة السنوية المتوقعة من الدول الأعضاء والبالغة 1.5 مليون دولار.

45- وقد أثر تأخر الدول الأعضاء في الوفاء بالتزاماتها بتقديم الدعم المالي إلى المعهد سلبا في تنفيذ عدد من الأنشطة البرنامجية الموافق عليها. وقد كلفت الدورة الاستثنائية السابعة لمجلس الإدارة، المعقودة في أديس أبابا في 18 شباط/فبراير 2020، اللجنة الاستشارية التقنية المنشأة حديثا بوضع استراتيجية لحشد الموارد للمعهد لضمان التمويل المستدام.

باء- منحة الأمم المتحدة

46- خلال فترة السنتين 2016-2017، ظلت منحة الأمم المتحدة المقدمة إلى المعهد في نفس المستوى الذي كانت عليه في فترة السنتين السابقة، على الرغم من الجهود المبذولة للدعوة إلى زيادتها من 300 365 دولار إلى 000 771 دولار من أجل الحفاظ على بعض الاحتياجات الأساسية من موظفي الفئة الفنية.

47- وخلال فترة السنتين 2018-2019، وبسبب أزمة السيولة، بلغت قيمة المنحة التي تلقاها المعهد 191 338 دولارا. وترتب على انخفاض مبلغ المنحة تعذُّر تعيين موظفين أساسيين من الفئة الفنية، لأن المبلغ لم يغط سوى مرتبات فترة السنتين لوظيفتي اثنين من موظفي الفئة الفنية، هما نائب المدير (الذي يعمل مديرا بالنيابة) وموظف الشؤون الإدارية/المالية. وإذا عمل المعهد بكامل طاقته، فسوف يحتاج إلى ستة موظفين من الفئة الفنية، على النحو المبين في الجدول 5 أدناه.

48- وتماشيا مع أحكام قرار الجمعية العامة ذي الصلة، سيواصل الأمين العام بذل الجهود لحشد الموارد المالية الضرورية للحفاظ على المعهد لتمكينه من العمل بفعالية من أجل الاضطلاع بالواجبات المنوطة به.

49- وكما في التقارير السابقة، يطلب المعهد إلى الجمعية العامة أن تنظر في زيادة منحة الأمم المتحدة لتصل إلى المستوى اللازم ليحتفظ المعهد بالموظفين الفنيين الأساسيين اللازمين لتمكينه من الاضطلاع بولايته.

50- ويبين الجدولان 4 و5 النفقات على تكاليف موظفي المعهد التي دُفعت من منحة الأمم المتحدة خلال فترة السنتين 2018-2019، والنفقات المقترحة لفترة السنتين 2020-2021.

الجدول 4

تكاليف الموظفين الفعلية المدفوعة خلال فترة السنتين 2018-2019

(بدولارات الولايات المتحدة)

وظيفة ثابتة	*مستوى المرتب*	*التكاليف المدفوعة في عام* 2018	*التكاليف المدفوعة في عام* 2019	*مجموع التكاليف المدفوعة خلال فترة السنتين* 2018-2019
نائب المدير	ف-5	78 156	45 591	123 747
موظف الشؤون الإدارية/المالية	ف-3	56 988	56 988	113 976
الخبير الاستشاري	رسوم	21 835	8 400	30 235
النفقات الإدارية العامة		12 801	50 789	63 590
المجموع		169 780	161 768	331 548

الجدول 5

التكاليف المقترحة لموظفي الفئة الفنية لفترة السنتين 2020-2021

(بدولارات الولايات المتحدة)

وظيفة ثابتة	*مستوى المرتب*	*المرتب المقترح لفترة السنتين* 2020-2021
مدير	مد-1	176 800
نائب مدير	ف-5	158 600
مستشار تدريب	ف-4	124 300
مستشار بحوث	ف-4	124 300
مستشار معلومات/توثيق	ف-3	104 200
موظف شؤون إدارية/مالية	ف-3	113 600
تكاليف الموظفين الأخرى		200 400
المجموع		1 002 200

جيم- الإيرادات الأخرى

51- على غرار السنوات السابقة، ظل المعهد يتلقى إيرادات إضافية من الفوائد المصرفية ودفعات عربون الاستئجار والإيجارات. ومنذ فترة السنتين 2016-2017، استمر انخفاض الإيرادات من هذا المصدر، حيث لم يعد هناك أراض تؤجَّر فيُحصل من خلالها عربون استئجار. وكل ما يمكن تحصيله من جميع عقود الإيجار الحالية هو

إيجار الأرض فقط. وعليه، اقتصرت الإيرادات من هذا المصدر خلال الفترة 2018-2019 على إيجارات الأراضي والإيجارات، التي بلغت 836 81 دولارا، مقارنة بمبلغ 900 92 دولار خلال فترة السنتين 2016-2017.

سادسا- مستقبل المعهد

52- ينبغي النظر إلى مستقبل المعهد في سياق تطلعات أفريقيا إلى التنمية المستدامة. وللتعجيل بتحقيق التنمية الاجتماعية الاقتصادية، على النحو المتوخى في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ركزت أفريقيا تركيزا كبيرا على التصدي للعوامل المعطلة لتحقيق السلام والاستقرار والأمن في جميع أنحاء القارة. وهذه ليست أولوية أفريقية فحسب، بل هي جزء من جهد عالمي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد أكد مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي الذي عُقد في أديس أبابا في شباط/فبراير 2020 على ضرورة تعزيز الحوار من أجل التصدي للنزاعات الأهلية، التي لا تنفك تقوض التنمية في المناطق المستبانة. ويتعين إجراء إصلاحات سياساتية استنادا إلى خبرات قطاعات مختلفة. ويتعين على واضعي السياسات والهيئات التشريعية والمسؤولين التنفيذيين، بما في ذلك فروع إنفاذ القانون، إجراء مناقشة مدروسة ومجدية من أجل وضع خريطة طريق لبلوغ أهداف التنمية المستدامة.

53- وتنفَّذ في القارة إصلاحات في نظم الحوكمة وتغييرات في إقامة العدل تهدف إلى تعزيز الحكم الرشيد والديمقراطية وسيادة القانون. ومع أن إقامة العدل في أفريقيا لا تزال تشكل تحديا بسبب طبيعتها الهشة، فإنها تظل مهمة في تعزيز الديمقراطية، حيث أصبحت فعاليتها مقياسا للممارسات الديمقراطية.

54- والمعهد مكلف وملزم بتنفيذ برامج مع الشركاء المعنيين، وبالتعاون مع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والاتحاد الأفريقي، من أجل تلبية احتياجات البلدان الأفريقية فيما يتعلق بمنع الجريمة والعدالة الجنائية. ومجلس إدارة المعهد ملتزم بتعزيز أداء المعهد بتوفير قدرة مستدامة على تقديم المساعدة في مجالات منع نشوب النزاعات، وبناء السلام، والتعمير والتنمية بعد النزاعات، مع التركيز بشكل خاص على احترام حقوق الإنسان.

55- وتماشيا مع قرار مجلس إدارة المعهد، من المتوقع أن تناقَش في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي المقبل حاجة المعهد إلى التمويل المستدام، إضافة إلى الدعم السياسي واللوجستي. وقد كلف المجلس المعهد بإقامة شراكات جديدة للدفع باتجاه إجراء استعراض استراتيجي إمكاناته التشغيلية من أجل تعزيز قدرته ومقومات استمراره من الناحية الوظيفية.

سابعا- الاستنتاجات والتوصيات

56- وجود نظام قوي وفعال للعدالة الجنائية هو انعكاس لإدارة الشؤون العامة وجزء لا يتجزأ من تطوير نظم حوكمة متسقة. ويتعين إجراء إصلاحات قانونية وقضائية للنهوض بأداء نظم العدالة في أفريقيا وتحسين نوعية وسرعة تنفيذ عمليات صنع القرارات القضائية.

57- وسيواصل المعهد، من خلال برامجه، تعزيز وضع استراتيجيات مبتكرة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية، مع إتاحة الفرص لبناء مهارات السلطات القضائية، وما يصاحبها من خيارات مهنية، حتى تتمكن من تحسين قدراتها في الاضطلاع بمهامها المهنية.

58- وأفريقيا في حاجة إلى مركز خبرة خاص بها كي تتصدى للتحديات التي تنفرد بها المنطقة فيما يتعلق بمنع الجريمة، على النحو الذي تؤكده قرارات الجمعية العامة وتوجيهات مجلس الإدارة والدعم المقدم من الدول الأعضاء. ومن شأن التحسن المنتظر في الدعم التمويلي أن يعزز قدرات المعهد على نحو يحوله إلى كيان فعال ينفذ خطة طموحة لإصلاح العدالة الجنائية في أفريقيا. وسيركَّز بوجه خاص على مسائل الملاحقة

القضائية والتحقيقات وإصدار الأحكام والمؤسسات الإصلاحية، التي أسفرت أوجه القصور المتصورة فيها عن ضعف مستحكم في مواجهة اتجاهات الجريمة المستجدة.

59- ولكي يكتسب المعهد القدرات اللازمة لتنفيذ استراتيجيته الشاملة وتمكين الدول من إقامة العدل، فإن الدول الأعضاء في المعهد مرجوة أن تدفع اشتراكاتها المقررة، بما في ذلك متأخراتها.